العرب
الثلاثاء 2019/08/13
السنة 42 العدد 11435

واشنطن تسعى إلى تشديد سياسة لندن حيال إيران

جون بولتون يعرض إتفاق تجارة حرة لما بعد بريكست

يكشف توقيت اندفاع الولايات المتحدة صوب بريطانيا واستئنافها محادثات اتفاقية التجارة الحرة مع لندن لمرحلة ما بعد بريكست، بعد أن كانت متوقّفة في عهد تيريزا ماي، أن واشنطن التقطت بسرعة إشارات رئيس الوزراء البريطاني الجديد بوريس جونسون الذي أعلن انضمامه إلى قوة عسكرية أميركية في الخليج لمواجهة تهديدات إيران للملاحة الدولية في مضيق هرمز. ويرى مراقبون أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لا يفصل الملفات عن بعضها البعض، فتأييد لندن للسياسات الأميركية المتشددة حيال إيران تقابله مساندة أميركية في مرحلة ما بعد بريكست.

لندن - أبلغ مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون المسؤولين البريطانيين الاثنين بأن الرئيس دونالد ترامب يريد خروجا بريطانيا ناجحا من الاتحاد الأوروبي ستسانده واشنطن باتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين، فيما تسعى واشنطن إلى مواءمة سياسة لندن بشأن إيران بصورة أكبر مع سياساتها التي تتخذ نهجا متشدّدا حيال طهران

وبينما تستعد المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر، في أكبر تحوّل سياسي منذ الحرب العالمية الثانية، يتوقّع كثير من الدبلوماسيين أن تصبح لندن أكثر اعتمادا على الولايات المتحدة.

ويسعى بولتون، الذي يزور لندن لمدة يومين لإجراء محادثات مع المسؤولين البريطانيين، لتحسين العلاقات مع رئيس الوزراء بوريس جونسون بعد توتر في بعض الأحيان بين ترامب ورئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي.

> انضمام لندن إلى قوة عسكرية أميركية يقضي على الجهود الأوروبية لإنقاذ ما تبقى من الاتفاق النووي مع إيران

والرسالة الرئيسية التي يحملها بولتون هي أن الولايات المتحدة ستساعد في تخفيف آثار خروج بريطانيا من الاتحاد من خلال اتفاقية للتجارة الحرة يجري التفاوض بشأنها بين الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتيزر ونظيرته البريطانية ليز تروس.

وتأتي زيارة بولتون في وقت تشهد بريطانيا أزمة سياسية تتزامن مع تراجع الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته منذ سنوات مع قرب موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتعهّد جونسون بتحقيق بريكست الذي أُرجئ موعده مرّتين، والمقرر أن يدخل حيّز التنفيذ في 31 أكتوبر وإن اقتضى ذلك الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق.

ويتخوّف قيّمون على الاقتصاد البريطاني والصناعات الكبرى من أن يؤدّي خيار "بريكست من دون اتفاق" إلى فوضى على الحدود وخضّات مالية عالمية على المدى القريب.

ويرفض الاتحاد الأوروبي إعادة التفاوض على الاتفاق الذي أبرمته العام الماضي رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي مع بروكسل، والذي يعتبره جونسون ومناصروه مجحفا.

ومن شأن الانفصال التام للمملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أن يسمح للندن فورا بإطلاق مفاوضات من أجل التوصل لاتفاق حول التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وأعرب الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي لطالما انتقد إدارة ماي لملف بريكست، عن دعمه لجونسون وأكد أواخر يوليو أن البلدين قد باشرا بالفعل محادثات تجارية.

ويعتزم بولتون خلال اجتماعاته مع المسؤولين البريطانيين أن يحثّهم على مواءمة السياسة البريطانية بشأن إيران بصورة أكبر مع سياسات واشنطن التي تتخذ نهجا متشددا حيال طهران. وأثار تمسّك بريطانيا وحلفائها الأوروبيين بالاتفاق النووي المُبرم مع إيران في عام 2015 غضب الولايات المتحدة التي انسحبت منه العام الماضي.

وأعلنت الحكومة البريطانية في 5 أغسطس أنها ستشارك في "مهمة أمن الملاحة البحرية" إلى جانب الولايات المتحدة من أجل حماية السفن التجارية في مضيق هرمز في الخليج.

وذللت بريطانيا، بإعلانها الانضمام إلى قوة عسكرية دولية بقيادة الولايات المتحدة في مضيق هرمز لحماية السفن التجارية من التهديدات الإيرانية، الصعوبات التي كانت تعترض واشنطن في تشكيل هذه القوة، ما يفتح الأبواب أمام قوى دولية أخرى مترددة للالتحاق.

ويرى مراقبون أن تأييد لندن لسياسات ترامب المتشددة حيال إيران بعد تحفّظها في وقت سابق يضعف السبل الدبلوماسية الأوروبية في إنقاذ الاتفاق النووي مع طهران.

وأطلقت الولايات المتحدة فكرة التحالف في يونيو إثر هجمات تعرّضت لها عدة سفن في منطقة الخليج، بعد أن نسبتها إلى إيران التي تنفي ذلك.

وتقضي الفكرة بأن ترافق كل دولة عسكريا سفنها التجارية بدعم من الجيش الأميركي الذي سيتولّى المراقبة الجوية للمنطقة وقيادة العمليات.

ورفض الأوروبيون العرض، لأنهم لا يريدون المشاركة في سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتمثلة في ممارسة "الضغوط القصوى" على إيران، كما أنهم يحاولون الحفاظ على الاتفاق حول النووي الإيراني.

وباختبار رئيس الحكومة البريطانية الجديد بوريس جونسون، المؤيد لسياسة ترامب، الانضمام إلى قوة عسكرية تقودها الولايات المتحدة، عزّز ذلك فرص لندن في إحياء الجهود المتوقفة للتوصل إلى اتفاق تجارة مع الولايات المتحدة لفترة ما بعد بريكست.

ولكن ذلك يمكن أن يخلق خطرا على السفن العسكرية البريطانية، إذ يمكن أن تصبح مضطرة إلى الالتزام بقواعد الاشتباك الأميركية الأكثر عدوانية والتي لا تدعمها لندن. ويرى مراقبون أن انضمام لندن إلى قوة عسكرية أميركية قد يقضي على الجهود البريطانية لإنقاذ ما تبقّى من اتفاق 2015 مع إيران، والذي انسحب منه ترامب العام الماضي.

وتزايد القلق من نشوب حرب في الشرق الأوسط تأتي بتداعيات عالمية منذ أن انسحبت الولايات المتحدة العام الماضي من الاتفاق النووي المُبرم مع إيران عام 2015، وأعادت فرض العقوبات عليها وقفزت قضية أمن الملاحة في الخليج، الذي يمرّ عبر نحو خمسة إمدادات النفط العالمية، إلى صدارة الأجندة العالمية منذ مايو عندما اتهمت واشنطن طهران بالوقوف وراء تفجيرات ألحقت أضرارا بستّ ناقلات على مدى عدة أسابيع.

تحت المجهر

انهيار صادرات ألمانيا إلى إيران في ظل العقوبات الأميركية

برلين – أظهرت بيانات حكومية الاثنين انخفاض صادرات ألمانيا إلى إيران بمقدار النصف تقريبا في الأشهر الستة الأولى من 2019، بما يشير إلى أن الشركات تقلّص روابط الأعمال مع طهران لتفادي مشكلات مع الولايات المتحدة، بعد أن أعادت واشنطن فرض عقوبات عليها.

وأظهرت بيانات من مكتب الإحصاءات الاتحادي أنّ المبيعات إلى إيران هبطت 48 بالمئة إلى 678 مليون يورو (758.8 مليون دولار) من يناير حتى يونيو على أساس سنوي. وتراجعت الواردات من إيران 43 بالمئة إلى نحو 110 ملايين يورو.

وقال اتحاد التجارة الألماني "حقيقة أن التجارة بين إيران وألمانيا انهارت بتلك الضخامة ليست مفاجأة كبيرة، للأسف". وأشار إلى الطابع الذي يتجاوز الإقليمية للعقوبات الأميركية في الآونة الأخيرة، مما يعني أنّ الشركات من دول ثالثة ستعاقب أيضا إذا مارست أنشطة مع إيران.

وتابع "الشركات الألمانية مُجبرة على الاختيار بين أنشطتها السوقية في إيران والولايات المتحدة، ومن الواضح أيّ سوق ستختار".

وفي العام الماضي، صدّرت ألمانيا بشكل أساسي الآلات والمنتجات الكيمياوية والسيارات ومكوّناتها إلى إيران.

وأعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية وشدّدت عقوبات أخرى على قطاعات النفط والبنوك والنقل الإيرانية، بعد أن انسحبت إدارة الرئيس ترامب من الاتفاق النووي الذي أبرم عام 2015، وتعهّدت بمزيد من التحركات للضغط على طهران.

وتشمل العقوبات 50 بنكا وكيانات تابعة لها وأكثر من 200 شخص وسفينة في قطاع الشحن والترصيف، كما تستهدف الخطوط الجوية الإيرانية (إيران إير) وأكثر من 65 من طائراتها.

ومن بين العقوبات أيضا إدراج نحو 25 مصرفا إيرانيّا فرضت عليها عقوبات من قبل في قائمة سوداء بما يدفع نظام سويفت للتحويلات المالية والمعاملات بين البنوك ومقرّه بروكسل، إلى وقف التعامل معها بما يضيف المزيد من العراقيل أمام تجارة إيران مع العالم.

وأعادت هذه الخطوة فرض عقوبات كانت قد رُفعت بموجب الاتفاق النووي الذي تفاوضت عليه إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وخمس قوى عالمية أخرى وأبرم عام 2015، كما أضافت 300 تصنيف جديد في قطاعات النفط والشحن والتأمين والبنوك في إيران.

وتم حظر المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة، بالإضافة إلى الألمنيوم والحديد، والتكنولوجيا المرتبطة بالبرامج الصناعية، التي قد تستخدم مدنيًا أو عسكريًا، بالإضافة إلى فرض عقوبات على الحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو سندات حكومية إيرانية، ناهيك عن قطاعات المواصلات والطاقة والبنوك.

أزمة سياسية في إيطاليا تُذكي مخاوف الانفصال عن أوروبا

روما - بدأت إيطاليا الاثنين أسبوعا حاسما لمستقبل حكومة جيوزيبي كونتي المهددة بالسقوط منذ أن خرج زعيم حزب الرابطة (يمين متطرف) ماتيو سالفيني الخميس من تحالفه مع شريكه في الائتلاف الحاكم، ودفعه باتجاه إجراء انتخابات مبكرة في الخريف، فيما حذّر سياسيون إيطاليون من تغوّل اليمين المتشدد ومساعيه إلى إخراج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

ويبحث مجلس الشيوخ الايطالي تحديد موعد جلسة التصويت على حجب الثقة عن الحكومة بناء على مذكرة قدّمها حزب الرابطة.

وينص الدستور الإيطالي على أن جلسة التصويت على حجب الثقة عن حكومة كونتي يجب أن تجرى في مجلس الشيوخ لأنه المجلس الذي نال فيه الثقة بعد تشكيل التحالف بين حزب الرابطة وحركة خمس نجوم قبل 14 شهرا.

ويسعى سالفيني إلى تشديد الضغوط وصولا إلى التصويت على مذكرة بحجب الثقة عن حكومة كونتي في مهلة أقصاها 20 أغسطس وفرض انتخابات مبكّرة في الخريف، مراهنا على استطلاعات للرأي تمنحه 36 إلى 38 بالمئة من نوايا التصويت التي انعكست عمّا كانت عليه في ربيع العام 2018 حين كانت تتوقع نيل حركة خمس نجوم 32 بالمئة من الأصوات مقابل 18 بالمئة للرابطة.

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة جورنالي اليمينية أكد سالفيني أنه في حال تقررت انتخابات مبكرة فهو لن يخوضها منفردا معلنا أنه سيلتقي "في الساعات المقبلة (رئيس الوزراء السابق سيلفيو برلوسكوني) و(زعيمة حزب فراتيلي ديتاليا جورجيا ميلوني)" لكي "أقترح عليهما اتفاقا" انتخابيا. ومن شأن تحالف سالفيني مع برلوسكوني وميلوني أن يؤمّن له غالبية وازنة.

وواصل سالفيني خلال نهاية الأسبوع الماضي "جولة على الشواطئ" لقيت أصداء إعلامية واسعة، سعيا إلى كسب تأييد ناخبي الجنوب المناصرين حتى الآن لحركة خمس نجوم.

واختلط زعيم السياديين الإيطاليين خلال جولته بالحشود والتقط الكثير من صور السيلفي وتناول الغداء عاري الصدر على الرمل، محاولا تصوير نفسه على أنه مواطن عادي كسائر المواطنين، غير أن سالفيني واجه اعتراضات في بازيليكاتا وصقلية حيث ذكره البعض بانتقاداته السابقة لـ"الجنوب الذي يعيش على المساعدات".

وأما بالنسبة للدوافع خلف دعوته إلى إجراء انتخابات مبكرة الآن، فأوضح أنه "لم يعد يريد سلطة تنفيذية تشهد شجارات متواصلة، إننا بحاجة إلى حكومة مستقرة لخمس سنوات".

وفي روما، بدأ المعسكر المعارض لسالفيني يحشد صفوفه بعدما تخطى صدمة فك التحالف بين سالفيني ودي مايو.

ودعا زعيم حركة خمس نجوم لويجي دي مايو القوى السياسية الإيطالية إلى التصويت على التخفيض المقرر لعدد البرلمانيين قبل العودة إلى صناديق الاقتراع.

وقال "دعونا نلغي 345 مقعدا (من أصل 950 مقعدا حاليا تعتبر عددا قياسيا) ورواتبها" من أجل إعادة الاستثمار في "المدارس والطرقات والمستشفيات".

وخرج مؤسس الحركة الممثل الهزلي بيبي غريلو عن صمته ليساند دي مايو مقترحا تشكيل "جبهة جمهورية" قادرة على منع "الهمجيين" من السيطرة على السلطة.

وأعرب رئيس الوزراء الأسبق إنريكو ليتا (بين أبريل 2013 وفبراير 2014) عن "قلقه الكبير" حيال صعود سالفيني، محذرا في مقابلة أجرتها معه من أن زعيم حزب الرابطة قد يحصل على "الغالبية المطلقة" في البرلمان.

وقال ليتا الذي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي (يسار وسط) "سيشكل ذلك خطرا كبيرا على البلاد"، مشيرا إلى أن "سالفيني بأفكاره السيادية يمكن أن يدفع نحو إخراج إيطاليا من أوروبا".

ومع أن سالفيني صرّح مرارا بأنه يريد إبقاء إيطاليا في الاتحاد الأوروبي، فإن ليتا يعتبر أنه "رجل لا مبادئ له"، مضيفا "قد يقول اليوم أنه يريد أوروبا، ليقول في الغد العكس تماما".

إنريكو ليتا

سالفيني بأفكاره يمكن أن يدفع نحو إخراج إيطاليا من أوروبا

واعتبر أن حصول حزب الرابطة على الغالبية المطلقة في البرلمان "ستكون له تداعيات فظيعة، ليس لأن نهج سالفيني سيادي وعنصري فحسب، بل لأنّ كل أفكاره المناهضة للهجرة وللاندماج ستصبح هي القاعدة".

وقدّم رئيس الوزراء السابق ماتيو رينزي الذي تولّى رئاسة الحكومة من فبراير 2014 إلى ديسمبر 2016، والذي لا يزال من قادة الحزب الديمقراطي، "اقتراحا عمليا" لتفادي "تسليم مستقبل أطفالنا إلى اليمين المتطرف".

ودعا رينزي جميع النواب بمن فيهم نواب الرابطة إلى دعم حكومة تكون مهمّتها وضع موازنة العام 2020 والحؤول دون زيادة الضريبة على القيمة المضافة المقررة العام المقبل والتي ستثقل كاهل الإيطاليين.

سالفيني ما خفي أعظم